وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Wednesday, 12 November, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

النفط ينخفض وسط مخاوف فائض المعروض وانخفاض الطلب

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

انخفضت أسعار النفط، أمس الثلاثاء، حيث طغت مخاوف فائض المعروض على حالة عدم اليقين بشأن تأثير العقوبات الأميركية على شركتي النفط الروسيتين العملاقتين روسنفت ولوك أويل، وتفاؤل بشأن التقدم نحو إعادة فتح الحكومة الأميركية.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 27 سنتًا، أو 0.4 %، لتصل إلى 63.79 دولارًا للبرميل بحلول الساعة 07:17 بتوقيت غرينتش. وبلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 59.86 دولارًا للبرميل، بانخفاض قدره 27 سنتًا، أو 0.5 %. وارتفع كلا الخامين القياسيين بنحو 40 سنتًا في الجلسة السابقة.

وقد ينتهي هذا الأسبوع أطول إغلاق حكومي في تاريخ الولايات المتحدة بعد أن وافق مجلس الشيوخ على تسوية من شأنها استعادة التمويل الفيدرالي. يُحال الاتفاق الآن إلى مجلس النواب، حيث صرّح رئيسه مايك جونسون برغبته في إقراره يوم الأربعاء.

وتظل آمال إنهاء الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة تدعم أسعار النفط، فيما يترقب متداولو الخام أسبوعًا حافلًا بالبيانات قد يعطي إشارات بشأن احتمال تشكل فائض في السوق. تراجع الخام في خمس من الأسابيع الستة الماضية مع تزايد المخاوف من فائض في الإمدادات. وخفّف تحالف أوبك+ بعض قيود الإنتاج لزيادة الحصة السوقية، بينما واصل المنتجون من خارج التحالف، بما في ذلك الولايات المتحدة، إضافة المزيد من البراميل.

ومن المقرر أن تصدر منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تقريرها الشهري يوم الأربعاء، في حين ستصدر "وكالة الطاقة الدولية" في اليوم نفسه تقريرها السنوي حول آفاق الطاقة، يتبعه تقريرها الشهري المنتظم يوم الخميس.

في حين أن التقدم نحو إعادة فتح الحكومة قد عزز الأسواق على نطاق واسع، إلا أن المخاوف بشأن فائض المعروض من النفط الخام تُبقي أسعار النفط تحت السيطرة. ومع استمرار زيادة إنتاج أوبك، يتجه سوق النفط العالمي نحو الهبوط، حيث لا يزال الطلب يتجه نحو الانخفاض بالتزامن مع تباطؤ النمو الاقتصادي بين الدول الرئيسة المستهلكة للنفط، وفقًا لمحللين في شركة ريتربوش وشركاه للاستشارات في مجال الطاقة، في مذكرة.

في وقت سابق من هذا الشهر، وافقت أوبك+ على زيادة أهداف الإنتاج لشهر ديسمبر بمقدار 137 ألف برميل يوميًا، وهو نفس مستوى شهري أكتوبر ونوفمبر. كما وافقت على تعليق مؤقت للزيادات في الربع الأول من العام المقبل.

وفي حين أن تخمة المعروض النفطي الناتجة عن ارتفاع إمدادات أوبك قد جعلت المستثمرين يتجهون نحو الهبوط

بشكل متزايد في الأسابيع الأخيرة، إلا أن العقوبات الأميركية لا تزال محط أنظار المستثمرين، وفقًا لمحللي بنك إيه ان زد، في مذكرة يوم الثلاثاء، في إشارة إلى أحدث إجراءات الرئيس دونالد ترمب التي تستهدف شركتي النفط الروسيتين العملاقتين روسنفت ولوك أويل.

وأفادت مصادر أن شركة لوك أويل أعلنت حالة القوة القاهرة في حقل نفط عراقي تديره، وأن بلغاريا تستعد للاستيلاء على مصفاة بورغاس التابعة للشركة. تُمثل حالة القوة القاهرة في حقل غرب القرنة2- في العراق أكبر تداعيات العقوبات المفروضة الشهر الماضي حتى الآن.

وتتولى شركات نفط حكومية عراقية التشغيل المؤقت لحقل "لوك أويل" في العراق، حيث نقل العراق عمليات حقل "غرب القرنة 2" إلى شركتي "نفط البصرة" و"نفط ميسان" كإجراء مؤقت لضمان استمرار الإنتاج في أعقاب العقوبات المفروضة على شركة لوك أويل.

إضافةً إلى ذلك، تضاعف حجم النفط المُخزّن على متن السفن في المياه الآسيوية في الأسابيع الأخيرة بعد أن أثّر تشديد العقوبات الغربية على الصادرات إلى الصين والهند، وقيود حصص الاستيراد التي حدّت من طلب المصافي الصينية المستقلة، وفقًا لمحللين. وقد تحوّلت بعض المصافي في الصين والهند إلى شراء النفط من الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

وأضاف محللو ريتربوش، أن أحد التحديات المحتملة للتوقعات السلبية لأسعار النفط "هو مدى استمرار الصين في تحويل الإمدادات الروسية إلى مخزونات استراتيجية، وما إذا كانت الهند ستستجيب لاقتراحات ترمب بتأجيل أي مشتريات إضافية من روسيا".

في تطورات أسواق الطاقة، نما الإنتاج الصناعي في السعودية في سبتمبر بأسرع وتيرة منذ 2024، مدفوعًا بانتعاش قوي للأنشطة النفطية بعد زيادة المملكة مستويات إنتاجها من النفط الخام، عقب تخفيف تحالف "أوبك+" قيود الإنتاج عن الدول الأعضاء في التحالف.

كما لقي الإنتاج الصناعي في المملكة دعمًا مماثلًا من تحسن في الأنشطة غير النفطية في سبتمبر، ما يعكس اتساع قاعدة النمو الصناعي في المملكة. وأظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أن مؤشر الإنتاج الصناعي سجل في سبتمبر زيادة بنسبة 9.3 % على أساس سنوي، وهي أعلى وتيرة نمو منذ يناير من العام الماضي، بحسب البيانات المتاحة والمعدلة، وبالتسارع من نمو بنسبة 6.9 % في شهر أغسطس.

جاء هذه الارتفاع بشكل أساسي بدعم من نمو الأنشطة النفطية بنسبة 10.1 % على أساس سنوي، وهي أعلى وتيرة منذ يناير من العام الماضي، وتشكل الأنشطة النفطية نحو 75 % من وزن مؤشر الإنتاج الصناعي، ما جعلها المحرك الرئيسي له.

أما الأنشطة غير النفطية، التي تمثل ربع وزن المؤشر، فقد حققت نموًا بنسبة 7.3 % على أساس سنوي هو الأعلى منذ مايو 2024، بدعمٍ من تسارع الصناعات التحويلية بنسبة 6.5 %، وهي أعلى وتيرة منذ ديسمبر 2024، مما يعكس تحسنًا متزامنًا في أداء القطاعات الصناعية داخل وخارج المنظومة النفطية.

ويأتي هذا الأداء بعد أن أنهى تحالف "أوبك+" في أغسطس الماضي عمليًا شريحة التخفيضات الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا التي التزمت بها ثماني دول منذ عام 2023، عبر رفع الإنتاج بواقع 547 ألف برميل يوميًا. كما

أقر التحالف مطلع نوفمبر الجاري زيادة إضافية بمقدار 137 ألف برميل يوميًا بدءًا من ديسمبر، مع تجميد الزيادة المقررة في الربع الأول من 2026 لأسباب موسمية.

ارتفاع إنتاج المملكة النفطي

وارتفع إنتاج المملكة من النفط إلى 9.97 ملايين برميل يوميًا في سبتمبر مقارنة مع 8.97 مليون برميل يوميًا خلال نفس الفترة من العام الماضي. ورغم أن زيادة إنتاج النفط بدأت منذ أغسطس إلا أن نمو الأنشطة النفطية بدأ في تجاوز الأنشطة غير النفطية منذ يونيو الماضي.

في الولايات المتحدة، يلمح الرئيس ترمب لاتفاق تجاري قريب مع الهند، في مؤشر على تحسن العلاقات بين البلدين. وقال ترمب إن الصفقة ستخفض الرسوم الجمركية المفروضة على الهند، مشيرًا إلى وجود علاقة جيدة جدًا مع رئيس الوزراء ناريندرا مودي.

ولفت ترمب أيضًا إلى أن الرسوم الجمركية المفروضة على الهند مرتفعة بسبب مشترياتها من النفط الروسي. وأكد في نوفمبر الجاري أنه سيزور الهند بناءً على دعوة من رئيس الوزراء، وأشار إلى أن الزيارة قد تكون العام المقبل، لكنه امتنع عن تحديد جدول زمني دقيق للرحلة.

في الصين، قدت بكين صادرات الفنتانيل إلى أمريكا الشمالية بعد اتفاق ترمب وشي، وأضافت الصين أكثر من 12 مادة أولية تستخدم في تصنيع الفنتانيل إلى قائمة صادراتها المقيدة نحو الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، في خطوة يُنظر إليها على أنها تنفيذ للالتزامات التي تعهدت بها بموجب الاتفاق التجاري الذي أُبرم الشهر الماضي بين الرئيس الصيني شي جين بينغ ونظيره الأمريكي دونالد ترمب.

وأفادت هيئة الإذاعة والتلفزيون الصينية الحكومية (سي سي تي في) أن وزارة التجارة الصينية، بالتعاون مع 4 هيئات حكومية أخرى، فرضت متطلبات جديدة للحصول على تراخيص تصدير تخص شحن 13 مادة كيميائية أولية إلى الدول الثلاث في أمريكا الشمالية، وتشمل المواد المقيدة مشتقات مختلفة من مادة "بيبريدين" ومجموعات كاملة من المركبات ذات الصلة التي تُستخدم في إنتاج الفنتانيل.

من جهة أخرى، علقت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تحقيقها بشأن قطاع بناء السفن في الصين، ما دفع بكين إلى اتخاذ خطوة مماثلة عبر تجميد تحقيقها الخاص وتأجيل فرض رسوم موانئ خاصة على السفن الأميركية.

وقال مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة إن التحقيق الأمريكي سيجري تعليقه لمدة عام اعتبارًا من منتصف ليل الاثنين بالتوقيت المحلي. بعد دقائق، أعلنت وزارة النقل الصينية تأجيل إجراءاتها في التوقيت نفسه، تنفيذًا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال المحادثات التجارية الأخيرة مع الولايات المتحدة الأميركية. أضاف البيان الأمريكي أن واشنطن ستواصل التفاوض مع بكين حول القضايا التي أثارها التحقيق.

واقترب أطول إغلاق حكومي في تاريخ الولايات المتحدة من نهايته بعد أن خالفت مجموعةٌ من الديمقراطيين المعتدلين قادةَ حزبهم وصوّتوا لدعم اتفاقٍ لإنهاء الإغلاق الحكومي الأطول على الإطلاق.

وصوّت مجلس الشيوخ بأغلبية 60 صوتًا مقابل 40 لصالح عملية إجرائية تمهد لتقديم مشروع القانون مساء الأحد. ولم يُحدد مجلس الشيوخ موعدًا للتصويت النهائي بعد. ويحتاج مجلس النواب أيضًا إلى الموافقة على المشروع قبل إرساله إلى مكتب الرئيس دونالد ترمب للتوقيع عليه.

وبموجب الاتفاق، سيُقرّ الكونجرس تمويلًا كاملًا لوزارات الزراعة، وشؤون المحاربين القدامى، والكونغرس نفسه، بينما سيتم تمويل باقي الوكالات حتى 30 يناير. وسيوفّر مشروع القانون رواتب للموظفين الحكوميين الذين أُجبروا على التوقف عن العمل، ويستأنف المدفوعات الفيدرالية التي تم تعليقها للولايات والبلديات، ويعيد الموظفين الذين تم تسريحهم خلال الإغلاق.

وفي تطورات أعمال شركات النفط والغاز، تجاوزت أرباح شركة أوكسيدنتال بتروليوم توقعات وول ستريت للربع الثالث يوم الاثنين، حيث ساعد ارتفاع الإنتاج الشركة الأميركية المنتجة للنفط الصخري على مواجهة انخفاض أسعار النفط.

ارتفع إنتاج النفط والغاز الأمريكي إلى مستوى قياسي في أغسطس، على الرغم من انخفاض خام برنت القياسي بأكثر من 13 % خلال الفترة المذكورة، نتيجةً لزيادة إمدادات أوبك+ وتباطؤ الطلب العالمي.

وأعلنت شركة أوكسيدنتال، التي أفادت باستفادتها من استحواذها على كراون روك بقيمة 12 مليار دولار في أغسطس من العام الماضي، عن متوسط إنتاج عالمي ربع سنوي بلغ 1.46 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا، بزيادة عن 1.41 مليون برميل من المكافئ النفطي يوميًا في العام السابق.

انخفضت أسعار النفط المُحققة إلى 64.78 دولارًا للبرميل في الفترة من يوليو إلى سبتمبر، من 75.33 دولارًا في العام السابق. كما تجاوزت أرباح شركتي إكسون موبيل، وشيفرون توقعات المحللين للربع الثالث، مدعومةً بارتفاع الإنتاج.

وتتوقع أوكسيدنتال أن يتراوح إنتاجها بين 1.44 و1.48 مليون برميل نفط مكافئ يوميًا في الربع الحالي. ووفقًا لبيانات جمعتها بورصة لندن للأوراق المالية، توقع المحللون في المتوسط إنتاجًا قدره 1.44 مليون برميل نفط مكافئ يوميًا خلال الربع الرابع.

مع ذلك، انخفضت أسهم الشركة بشكل طفيف في التداولات الممتدة بعد إعلان النتائج. وقال جيمس ويست، محلل أبحاث ميليوس، بأن السوق يتطلع إلى "مزيد من الارتفاع" مقارنةً بتوقعات الربع الرابع، بعد الأداء المتفوق لأسهم الطاقة مؤخرًا.

في الشهر الماضي، باعت أوكسيدنتال شركة أوكسي كيم إلى شركة بيركشاير هاثاواي المملوكة لوارن بافيت، مقابل 9.7 مليار دولار، في أكبر عملية بيع لها حتى الآن، بهدف تقليص ديونها بعد سنوات من عمليات الاستحواذ المكلفة.

سددت الشركة ديونًا بقيمة 1.3 مليار دولار خلال الربع الثالث. وبلغ صافي ديونها طويلة الأجل 20.85 مليار دولار أمريكي في 30 سبتمبر. وأعلنت شركة أوكسيدنتال، ومقرها هيوستن، عن ربح معدّل بلغ 64 سنتًا للسهم الواحد للأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر، مقارنةً بتوقعات بلغت 52 سنتًا.

ارتفاع إنتاج أوبك من النفط 30 ألف برميل يوميًا إلى 28.43 مليون برميل

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفع إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط، أوبك من النفط بشكل أكبر في أكتوبر بعد اتفاق تحالف أوبك+ على زيادة الإنتاج، على الرغم من أن حجم الزيادة تباطأ بشكل حاد مقارنة بشهر سبتمبر وأشهر الصيف. ضخت منظمة أوبك 28.43 مليون برميل يوميًا الشهر الماضي، بزيادة قدرها 30 ألف برميل يوميًا عن إجمالي إنتاج سبتمبر، حيث حققت السعودية والعراق أكبر الزيادات.

أبطأت أوبك+، التي تضم أوبك وحلفاءها، ومن بينهم روسيا، وتيرة زيادات إنتاجها لشهر أكتوبر نظرًا لتزايد المخاوف من احتمال حدوث فائض في المعروض. في الوقت نفسه، كُلّف بعض الأعضاء بتخفيضات إضافية لتعويض فائض الإنتاج السابق، مما يحد من تأثير الزيادات.

بموجب اتفاق بين ثمانية أعضاء في أوبك+ لتغطية إنتاج أكتوبر، كان من المقرر أن ترفع الدول الخمس الأعضاء في أوبك - الجزائر والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - إنتاجها بمقدار 86 ألف برميل يوميًا قبل سريان تخفيضات التعويض التي يبلغ مجموعها 140 ألف برميل يوميًا للعراق والإمارات العربية المتحدة.

كانت الزيادة الفعلية للدول الخمس 114 ألف برميل يوميًا، لكن الانخفاضات في نيجيريا وليبيا وفنزويلا عوّضت هذه المكاسب. تتفاوت تقديرات الإنتاج في العراق والإمارات العربية المتحدة بشكل كبير، حيث تُشير العديد من المصادر الخارجية إلى أن إنتاج الدولتين أعلى من إنتاجهما.

وبينما أظهرت البيانات الصادرة عن مصادر ثانوية في أوبك أنهما تضخان كميات قريبة من حصصهما، فإن تقديرات أخرى، مثل تقديرات وكالة الطاقة الدولية، تُشير إلى أنهما تضخان كميات أكبر بكثير.

إلى ذلك، ارتفعت كميات النفط على البحار إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2023، في إشارة إلى تزايد المعروض. ارتفعت كمية النفط على متن ناقلات النفط التي تجوب محيطات العالم إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من عامين، في أحدث مؤشر على تضخم أحجام النفط العالمية قبل فترة محتملة من فائض المعروض.

ووفقًا لبيانات فورتيكسا، يوجد حاليًا حوالي 1.25 مليار برميل من النفط على البحر، وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2023. وتتوقع شركة تحليلات أخرى، وهي كبلر، أن يصل المقياس نفسه إلى أعلى مستوى له منذ يونيو 2023، بينما تتوقع شركة ثالثة، وهي أويل إكس، بلوغه أعلى مستوى له منذ مايو من العام الماضي.

يعكس هذا النمو ارتفاع الشحنات من داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وخارجها. ومن المتوقع أن تستمر الشحنات في التوسع خلال الربع الرابع وحتى الربع الأول من عام 2026، مما يُحفز ما تتوقعه وكالة الطاقة

الدولية من فائض قياسي في العرض العام المقبل.

من المرجح أن تؤثر هذه الزيادة على أسعار النفط الخام، ولكنها ستكون مربحة لمالكي السفن. فيما اقتربت أرباح ناقلات النفط العملاقة من 100,000 دولار يوميًا في الأسابيع الأخيرة، لكنها تراجعت منذ ذلك الحين.

وقالت سفيتلانا لوباسيوفا، المحللة الرئيسة في شركة إي إيه جيبسون شيب بروكرز: "صادرات النفط الخام من الشرق الأوسط في سبتمبر هي العامل الأكثر مساهمة في هذا الوضع". وأضافت: "لا يقتصر الأمر على التأثير التراكمي لزيادات إنتاج أوبك+ فحسب، بل يشمل أيضًا انخفاضًا كبيرًا محتملًا في استهلاك النفط الخام المباشر، وسعة تكرير النفط الخام الكبيرة المقرر صيانتها في الشرق الأوسط في أكتوبر". وأضافت أن ارتفاع كميات النفط المبحرة من الولايات المتحدة وغرب إفريقيا إلى آسيا عزز أيضًا رحلات الناقلات الأطول، وعزز كمية النفط المتدفقة في البحر.

ارتفعت شحنات النفط المنقولة بحرًا بشكل كبير في سبتمبر، حيث ضخت أكبر ثلاث دول مصدرة في العالم، الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وروسيا، المزيد من البراميل في السوق العالمية.

أدت هذه الزيادة، التي غذتها دول أخرى، إلى ارتفاع الشحنات بأكثر من مليوني برميل يوميًا مقارنة بالشهر السابق. وفي مؤشر آخر على ارتفاع المعروض، شهدت أسواق العقود الآجلة أيضًا تراجعًا في الأيام الأخيرة.

وقال مات سميث، المحلل في شركة كبلر: "نشهد صادرات عالية من النفط الخام أعلى مستوياتها منذ أكثر من خمس سنوات. ومن المرجح أن يؤدي هذا في النهاية إلى ارتفاع المخزونات في الأشهر المقبلة". وأكدت مصادر كبلر ارتفاع شحنات النفط في البحر إلى مستوى قياسي جديد مع تزايد المعروض ورحلات أطول. وتستمر كمية النفط الخام المنقولة عبر محيطات العالم في الارتفاع، حيث يُبقي ارتفاع الإنتاج وتباعد المسافات بين المصدرين والمستوردين الشحنات في البحر لفترة أطول.

بلغ إجمالي كمية النفط الخام والمكثفات، وهي نوع خفيف من النفط المُستخرج من حقول الغاز، التي تم نقلها على متن ناقلات النفط خلال الأسبوع المنتهي في 17 أكتوبر، 1.24 مليار برميل، وفقًا لبيانات شركة فورتيكسا للتحليلات. ويمثل هذا ارتفاعًا عن 1.22 مليار برميل، بعد التعديل، في الأسبوع السابق. ولا تشمل هذه الأرقام النفط في المخزونات العائمة، أي تلك الموجودة على متن السفن التي ظلت ثابتة لمدة سبعة أيام على الأقل.

يشهد الإنتاج ارتفاعًا من دول مجموعة أوبك+، التي تُنهي تخفيضات الإنتاج السابقة، ومن دول خارج المجموعة، وخاصة في الأمريكتين، حيث بدأت غيانا مؤخرًا في ضخ النفط من حقل بحري جديد، وبلغ إنتاج الولايات المتحدة مستوى قياسي جديد.

يأتي هذا التراكم في كمية النفط على متن الناقلات في وقت يتباطأ فيه نمو الطلب، حيث يتوقع خبراء الأرصاد الجوية فائضًا قد يرتفع إلى 4 ملايين برميل يوميًا في الأشهر الأولى من العام المقبل.

في وقت، رفعت ثماني دول أعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، والذين يشكلون معًا مجموعة أوبك+، هدفها الإنتاجي الجماعي بنحو 2.5 مليون برميل يوميًا بين مارس وسبتمبر. ورغم تأخر الزيادات في الإنتاج الفعلي، إلا أن المجموعة أضافت أكثر من مليوني برميل يوميًا إلى الإمدادات خلال تلك الفترة.

جاءت أكبر الزيادات من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وروسيا، حيث ارتفع إنتاجها الإجمالي بمقدار 1.77 مليون برميل يوميًا. ويتم شحن معظم البراميل إلى مشترين في آسيا، وخاصة الصين، في رحلات تستغرق حوالي شهر من الشرق الأوسط، وغالبًا ما تستغرق ضعف هذه المدة من روسيا.

تتزايد وتيرة الزيادات في إنتاج أوبك+. ارتفع إنتاج المنظمة بمقدار 630 ألف برميل يوميًا في سبتمبر، وهو أكبر ارتفاع شهري منذ أربع سنوات، وفقًا لبيانات من مصادر ثانوية نشرتها أوبك.

على صعيد آخر، شحنت غيانا أول شحنة من خامها الجديد "غولدن أروهيد" في نهاية أغسطس، ومن المتوقع أن يصل الإنتاج قريبًا إلى مستوى 250 ألف برميل يوميًا. ويسجل إنتاج الولايات المتحدة مستويات قياسية جديدة، متجاوزًا 13.63 مليون برميل يوميًا وفقًا لأحدث البيانات الأسبوعية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

تقطع هذه البراميل مسافات أطول، مما يعني أنها تقضي وقتًا أطول في البحر، مما يزيد من كمية النفط المنقولة. وتتجه ناقلة عملاقة محملة بالنفط الخام الغياني إلى الصين، وهي الأولى منذ مايو. ومن المتوقع أن تستغرق رحلتها أكثر من ستة أسابيع ونصف، أي أكثر من ثلاثة أضعاف مدة الرحلة إلى روتردام، أكبر وجهة أوروبية لغيانا. كما اشترت شركتان هنديتان لتكرير النفط شحنات من الخام من غيانا، وهي الأولى منذ نوفمبر 2021.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية أن يصل فائض المعروض إلى مستوى "غير قابل للاستمرار" يبلغ أربعة مليارات برميل يوميًا في عام 2026، مما يضاعف متوسط مستوى الفائض البالغ 1.9 مليون برميل يوميًا بين يناير وسبتمبر.

«أرامكو» تعلن عن 28 مذكرة تفاهم بقيمة تتجاوز المليار دولار

الشرق الأوسط

شهد مؤتمر النسخة ومعرض الشرق الأوسط لتآكل المعادن، إعلان «أرامكو» السعودية عن 28 مذكرة تفاهم قد تصل قيمتها إلى أكثر من مليار دولار، تشمل تعاوناً مقترحاً في مجالات البحث وتطوير مواد وتقنيات متقدمة، وإنشاء مرافق لتوطين التصنيع في المملكة، والتعاون في مجال التدريب والتطوير.

جاء ذلك خلال مشاركة الشركة في النسخة التاسعة عشرة لمؤتمر ومعرض الشرق الأوسط لتآكل المعادن، التي تستضيفها الظهران (شرق السعودية). ويجمع المؤتمر عدداً من الخبراء بهدف مناقشة سبل الوقاية من تآكل المعادن الذي تُقدّر تكلفته السنوية عالمياً بنحو 3 تريليونات دولار.

وسلّط كبار المسؤولين التنفيذيين في «أرامكو السعودية» الضوء على فرص التحوّل في مجال الذكاء الاصطناعي، ودوره في التغلب على التحديات المزمنة المتعلقة بتآكل المعادن، وما يُتيحه من إمكانات لتطوير مواد جديدة ومبتكرة على نطاق صناعي.

وخلال كلمته الافتتاحية في المؤتمر، أوضح النائب التنفيذي للرئيس للخدمات الفنية في «أرامكو السعودية»، وائل الجعفري، أن التآكل لا يُعد تحدياً تقنياً فحسب، بل أولوية استراتيجية ترتبط مباشرة بموثوقية الأعمال وسلامتها، والمسؤولية تجاه البيئة.

وقال الجعفري: «خلال الأعوام الثلاثة الماضية وحدها، استثمرت أرامكو السعودية أكثر من 70 مليون دولار في تقنيات إدارة التآكل، ما أسهم في تجنب التكاليف وتحقيق وفورات بلغت أكثر من 770 مليون دولار. كما نستخدم اليوم حلولاً مدعومة بالذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالتآكل قبل حدوثه، وذلك من خلال شبكة واسعة من مستشعرات إنترنت الأشياء الاصطناعية موزعة على منشآتنا وخطوط أنابيبنا. وتزوّدنا شبكة المستشعرات هذه بأكثر من 10 ملايين قراءة سنوياً لمراقبة التآكل في أكثر من 40 من منشآتنا».

وواصل: «طموحاتنا لا تقتصر على مرافق أرامكو السعودية فحسب. فنحن نعمل على دمج خبراتنا العميقة في المجال ومعارفنا وملكياتنا الفكرية مع تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير حلول متطورة لخدمة قطاعات الطاقة والصناعة على أوسع نطاق».

وحول إمكانات الذكاء الاصطناعي، أوضح النائب التنفيذي للرئيس للتقنية والابتكار في «أرامكو السعودية»، أحمد الخويطر، أنه على الصعيد العالمي، وفي جميع القطاعات؛ تقدَّر تكاليف التآكل بما يقارب 3 تريليونات دولار سنوياً، وهو ما يعادل نحو 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وأضاف: «تشير الدراسات إلى أنه يمكن توفير ما يقرب من تريليون دولار سنوياً من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي والتقنيات الأخرى لمكافحة التآكل. ومع كل دولار يُفقد بسبب التآكل، هناك زيادة في المخاطر على سلامة زملائنا، وسلامة البيئة، وعلى استمرارية إمدادات الطاقة التي

يعتمد عليها مليارات الناس. يمنحنا الذكاء الاصطناعي القدرة على التنبؤ بالأعطال قبل حدوثها، وتحسين جداول الصيانة، وزيادة أعمار أصولنا الحيوية».

وأكمل الخويطر: «لدينا يقين راسخ بأن التقنيات المتقدمة، والكفاءات الماهرة، والشراكات المثمرة، ستمكّننا من التحوّل المنشود في قطاع الطاقة، ومن وضع المعايير العالمية الجديدة لعصر الذكاء الاصطناعي».

ويمثّل مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط لتآكل المعادن أقدم وأهم حدث إقليمي مخصص لدراسة التآكل، وتُعد هذه النسخة التي تستضيفها المملكة للمرة الأولى، الكبرى من نوعها منذ انطلاقة المؤتمر في عام 1979. حيث شارك أكثر من 5200 شخص من 45 دولة. كما قُدمت أكثر من 300 ورقة بحثية، وتم تنظيم 25 ورشة عمل. فضلاً عن مشاركة أكثر من 1500 طالب في أول هاكاثون خاص يركز ضمن فعاليات المؤتمر على الابتكار في مجال التآكل وعلوم المواد.

«هيئة الربط الخليجي» تخطط لاستثمار 3.5 مليار دولار لتصبح مركزاً إقليمياً لتصدير الكهرباء

الشرق الأوسط

قال أحمد الإبراهيم الرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي الخليجي إن الهيئة تتطلع إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً لتصدير الطاقة إلى الدول المجاورة، في ظل التوسع الكبير لمشروعات الطاقة المتجددة في دول الخليج.

وأضاف الإبراهيم، وفقاً لـ«رويترز»، أن الهيئة تتوقع استثمار أكثر من 3.5 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة لتعزيز الشبكة وتوسيع قدرتها على دمج مصادر الطاقة المتجددة، وفتح فرص التصدير إلى الدول المجاورة، مشيراً إلى أن الهيئة ستوفر هذا التمويل وتسترده بعد ذلك من خلال الرسوم السنوية التي تحصلها من الدول.

وقال: «القدرات المستقبلية للطاقة المتجددة في المنطقة ستكون كبيرة جداً... والفرص المستقبلية واعدة للغاية»، مشيراً إلى أن السعودية على سبيل المثال تسعى لأن تشكل الطاقة المتجددة فيها 50 في المائة من إنتاجها بحلول 2030، مما يفتح فرصاً واسعةً لتصدير الكهرباء من دول الخليج إلى مصر ثم إلى أوروبا.

وأوضح أن أول ربط خارجي لشبكة دول مجلس التعاون الخليجي الكهربائية سيكون مع العراق، متوقعاً أن يبدأ تشغيل المشروع وتصدير الطاقة الكهربائية للعراق في أبريل (نيسان) 2026.

وتجرى حالياً مفاوضات مع بغداد لاستكمال تفاصيل اتفاقيات تصدير الكهرباء مع دول الخليج.

وقال الإبراهيم إن تكلفة مشروع ربط الشبكة الكهربائية الخليجية مع العراق تجاوزت 300 مليون دولار، تم تمويلها من قبل هيئة الربط الكهربائي الخليجي دون أي هامش ربح، على أن تسترد الهيئة استثمارها خلال سبع سنوات عبر تعريفة نقل الكهرباء مع العراق.

وأشار إلى أن الأردن أيضاً ضمن خطط التوسع، ومن الممكن أن تأتي سوريا بعد ذلك، مؤكداً أن «الخطوة الأولى والمهمة بالنسبة لنا هي الربط مع العراق ومن ثم الفرص المستقبلية».

وأوضح أن مشروع الربط السعودي - المصري سيفتح آفاقاً جديدةً لتصدير الكهرباء من الخليج إلى مصر ثم إلى أوروبا، مبيناً أن دول الخليج تشارك في مناقشات ربط الشرق الأوسط بأوروبا ضمن هذا الإطار.

وأشار إلى أن الأولوية حالياً في مجلس التعاون هي لتقوية الشبكات الداخلية، خصوصاً شبكة الربط الكهربائي الخليجية.

وتسعى دول خليجية، لا سيما السعودية والإمارات، لبناء مشروعات ضخمة لمراكز البيانات والذكاء الاصطناعي، مما سيتطلب كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية.

وقـال الإبراهيـم إن هـذه المراكـز ستشـكل «تحديـاً كـبيراً» لشـبكات الكهربـاء الخليجيـة لتميزهـا بارتفـاع الطلـب علـى الكهربـاء وتذبذبـه المستمر، ما يسـبب ضغطاً على الشـبكات المحليـة، وأضـاف: «هنـا تـأتي أهميـة الربـط الكهربـائي» في تحقيـق اسـتقرار الشـبكات وتخفيـف أثـر هـذا التذبـذب.

الطاقة الدولية تتبنى نظرة متفائلة تجاه نمو الطلب على النفط

اقتصاد الشرق

عدّلت وكالة الطاقة الدولية نظرتها إزاء قرب بلوغ ذروة الطلب على النفط، بإعادة طرح سيناريو يُظهر استمرار نمو الاستهلاك العالمي حتى منتصف القرن.

فعلى الرغم من أن جميع السيناريوهات الثلاثة التي ركزت عليها الوكالة العام الماضي كانت تشير إلى استقرار الطلب على النفط أو تراجعه خلال هذا العقد، يعيد التقرير الجديد إدراج "سيناريو السياسات الحالية" (CPS) الذي يرتفع بموجبه الاستهلاك بنسبة 13% بحلول عام 2050. ويستند هذا السيناريو الذي يرجح مساراً تصاعدياً في الطلب إلى تباطؤ وتيرة انتشار المركبات الكهربائية.

إدارة أميركية داعمة للوقود الأحفوري

وتُعدّ عودة سيناريو (CPS) بعد انقطاع دام خمس سنوات أحدث إعادة تقييم لآفاق النفط طويلة الأجل من جانب الوكالة وقطاع الطاقة ككل. ويأتي ذلك في ظلّ إدارة أميركية داعمة للوقود الأحفوري وتوجّه سهامها نحو مصادر الطاقة المتجددة.

تُعدّ توقّعات وكالة الطاقة الدولية، التي تتخذ من باريس مقراً لها والتي أُسست عقب صدمة النفط في عام 1973، مرجعاً عالمياً تعتمد عليه الحكومات وشركات الطاقة في رسم السياسات واتخاذ قرارات الاستثمار. وقد تحمل تحليلات الوكالة هذا العام رؤية واقعية لوفود الدول المشاركة في محادثات المناخ التي ترعاها الأمم المتحدة، والمعروفة باسم "كوب 30"، والمنعقدة هذا الأسبوع في البرازيل.

"NMDC" الإماراتية و"بيكر هيوز" تتعاونان لتوطين خدمات الطاقة في السعودية

اقتصاد الشرق

أبرمت شركة "إن إم دي سي إنيرجي" (NMDC Energy) الإماراتية، مذكرة تفاهم استراتيجية مع شركة "بيكر هيوز" (Baker Hughes) الأميركية، تهدف إلى توطين منتجات وخدمات قطاع الطاقة البحري في المملكة العربية السعودية وتوسيع نطاق التعاون في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا والهند.

تُركّز الشراكة الجديدة على تطوير حلول محلية مرتبطة بخطوط الأنابيب والمشاريع في المملكة وسوق الطاقة البحرية على نطاق أوسع، وذلك بالاعتماد على منشآت التصنيع المتطورة التابعة لـ"إن إم دي سي إنيرجي" في مدينة رأس الخير بالمملكة، التي افتُتحت مؤخراً لدعم مشروعات الطاقة في المنطقة، بحسب إفصاح منشور على موقع سوق أبوظبي المالي.

"NMDC" تطمح لتنفيذ مشروعات بـ61 مليار درهم في السعودية

دخلت "إن إم دي سي إنيرجي" في مناقصات لتنفيذ مشاريع بقيمة 61 مليار درهم، 25% منها مع "أرامكو" السعودية، بحسب الرئيس التنفيذي أحمد الظاهري.

وذكر في مقابلة مع "الشرق" في وقت سابق من الشهر الجاري، على هامش مؤتمر ومعرض أبوظبي الدولي للبترول (أديبك) 2025، أن الشركة مددت عقدها طويل الأجل مع "أرامكو" لمدة ثلاث سنوات لتعزيز موقعها في المشاريع البحرية واقتحام المشاريع البرية. لافتاً إلى أن حصة الشركة في المشاريع البحرية بالسعودية تبلغ 30%، وتوقع اقتناص حصة في المشاريع البرية تتزايد بشكل تدريجي.

وقال الظاهري، في إفصاح الشركة اليوم الأربعاء، إن الشراكات الاستراتيجية ومن بينها المبرمة مع "بيكر هيوز" تُعد أمراً حيوياً لتلبية الاحتياجات المتغيرة والمتنامية لقطاع الطاقة بالمملكة وأسواق المنطقة بوجه عام. وأكد على التزام الشركة بابتكار مسارات جديدة تعزز التوطين في السعودية، وتسهم في تنويع الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة.

قدرات تصنيع في رأس الخير

دشنت "إن إم دي سي" في وقت سابق من العام منشأة التصنيع في منطقة رأس الخير الاقتصادية الخاصة في السعودية باستثمار 200 مليون درهم. تمتد المنشأة على مساحة 400 ألف متر مربع وتتمتع بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى 40 ألف طن، وتقدم خدمات متكاملة تشمل التصنيع والتجميع والصيانة والتطوير، باستخدام أنظمة رقمية مؤتمتة لخدمة مشاريع الطاقة البرية والبحرية.

تغطي الخدمات التي تقدمها "إن إم دي سي إنيرجي" الخدمات الهندسية التفصيلية، ومشتريات المواد والتصنيع، والنقل والتركيب والتشغيل المسبق للمرافق البحرية المتعلقة بالمشاريع التي يتم تنفيذها داخل المياه الإقليمية السعودية، بحسب موقع الشركة على الإنترنت.

تكدس مخزونات سوائل الغاز الطبيعي يعيد صياغة معادلات سوق النفط

اقتصاد الشرق

تعمل المخزونات الأميركية المتزايدة من سوائل الغاز الطبيعي على تعقيد مشهد فائض الإمدادات العالمية من النفط، في وقت بلغت فيه هذه المخزونات 309 ملايين برميل، وهو أعلى مستوى يسجل لهذا الوقت من العام، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وتشير هذه الزيادة الحادة إلى تحولات عميقة في توازن سوق النفط، إذ غالباً ما تُدرج سوائل الغاز الطبيعي (التي تشمل البروبان والبيوتان والإيثان) ضمن معادلات العرض والطلب العالمي للنفط، إلى جانب الخام والوقود المكرر. غير أن تأثيرها على أسعار النفط الخام المرجعي يبقى محدوداً، ما يصعّب مهمة مراقبي السوق في تفسير الاتجاهات الحالية للأسعار.

وبحسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة، فإن الإمدادات العالمية من النفط ستواصل الارتفاع، وسيأتي نحو خمس هذا الارتفاع من سوائل الغاز الطبيعي، مما يضيف طبقة إضافية من التعقيد إلى هيكل السوق العالمي.

هذه المنتجات، التي تُعتبر ركيزة أساسية في صناعات مثل التدفئة والبتروكيماويات، غالباً ما يتم التعامل معها بوصفها جزءاً من سوق النفط التقليدية، ما يجعل الفهم الدقيق لمعادلات التوازن في السوق أكثر تعقيداً، ويُثير تساؤلات بشأن دقة بعض المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون في تقييم حركة الأسعار واتخاذ قراراتهم.

لكن، رغم أن هذه البراميل الإضافية تسهم في إجمالي كميات النفط، فإن تأثيرها على أسعار الخام القياسي يبقى محدوداً، نظراً لأن هذه الأسعار تُحدد من خلال التداول في عدد قليل من المراكز العالمية الرئيسية. ويُحدث هذا التباين بين حجم الإمدادات والتسعير تحديات كبيرة أمام من يحاولون قراءة نبض السوق بدقة.

وقالت توريل بوسوني، رئيسة قسم أسواق النفط في "وكالة الطاقة الدولية" إن "سوائل الغاز الطبيعي هيمنت على نمو العرض والطلب منذ جائحة كورونا"، مضيفة أن "كمياتها ضخمة فعلاً، ولا تلقى التقدير الكافي من كثير من مراقبي السوق".

توقعات بتخمة في سوق النفط

وتبرز هذه العقبة في وقت يتجه خام "برنت"، المؤشر القياسي العالمي، نحو تسجيل ثالث انخفاض سنوي على التوالي، مع توقعات الخبراء بإمكانية دخول سوق النفط العالمية مرحلة فائض في المعروض. وتُقدّر "وكالة الطاقة الدولية" في باريس، أن العالم سيشهد تخمة غير مسبوقة العام المقبل.

يقدّر "سيتي غروب" أن القفزة في مخزونات سوائل الغاز الطبيعي كانت ثاني أكبر محرك لتوسّع المخزونات النفطية البرية في العالم هذا العام، بعد مشتريات الصين المكثفة من الخام.

تُقدّر "وكالة الطاقة الدولية" أن الإمدادات العالمية من النفط سترتفع بنحو 2.4 مليون برميل يومياً في عام 2026، على أن يأتي نحو خُمس هذه الزيادة من سوائل الغاز الطبيعي.

أميركا أكبر منتجة لسوائل الغاز

تُنتج سوائل الغاز الطبيعي، التي تشمل "البروبان" و"البيوتان" و"الإيثان"، إلى جانب النفط الخام والغاز الطبيعي، وهي تُستخدم غالباً في التدفئة والطهي وصناعة البلاستيك. ويصعب أحياناً احتساب تلك البراميل بدقة بسبب المصدر المزدوج لها.

جاء جزء كبير من الطفرة في إمدادات سوائل الغاز الطبيعي من التحوّل الأوسع في مناطق النفط الصخري الأميركي، حيث بات إنتاج الغاز الطبيعي الأكثر تفضيلاً.

تنتج الولايات المتحدة وحدها حالياً أكثر من 7.5 ملايين برميل يومياً من سوائل الغاز الطبيعي، وهي كمية تكفي لتجعلها رابع أكبر منتجة للنفط في العالم إذا تم احتسابها بشكل منفصل.

ويُعدّ ذلك دفعة لجهود إدارة دونالد ترمب الرامية إلى تصدير الطاقة الأميركية، بما في ذلك إلى الصين، التي التهمت في السنوات الماضية كميات كبيرة من الإمدادات الأميركية من هذه الأنواع من الوقود.

الجافورة يعزز إنتاج السعودية من سوائل الغاز

ستأتي زيادات إضافية في إنتاج سوائل الغاز الطبيعي عالمياً مع بدء الإنتاج في مشروع الجافورة الضخم للغاز في السعودية، والمقرر أن ينطلق بحلول نهاية العام.

يزداد الاهتمام العالمي بالغاز، نظراً لإمكانية استخدامه في توليد الكهرباء اللازمة لتشغيل مراكز البيانات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. كما تسعى أوروبا أيضاً إلى تأمين إمدادات لا تأتي من روسيا.

تتوقّع "إدارة معلومات الطاقة" الأميركية أن ينمو إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بين عامي 2023 و2026 بمعدل يقارب ضعف سرعة نمو إنتاج النفط الخام من حيث الحجم.

إنتاج الخام قد يستقر لكن إنتاج الغاز المصاحب سيرتفع

أشار دون بالدريدج، النائب التنفيذي للرئيس لشؤون النقل والمعالجة الوسيطة والكيماويات في شركة "فيليبس 66" (Phillips 66) إلى أن أحد المحركات الرئيسية للنمو هو آبار النفط الصخري الأميركية التي أصبحت تُنتج مزيداً من الغاز". وتُشغّل الشركة شبكة أنابيب تنقل نحو مليون برميل يومياً من سوائل الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، وتُصدّر نحو ثلث هذه الكمية.

أضاف بالدريدج: "هناك مزيد من الغاز لكل برميل نفط. وحتى إذا بقي إنتاج الخام مستقراً من حيث الكمية، فستظل وتيرة نمو إنتاج سوائل الغاز الطبيعي قوية".

رغم أن وتيرة نمو إنتاج الخام الأميركي تباطأت منذ ذروة طفرة النفط الصخري، فإن الإنتاج لا يزال قريباً من مستوياته القياسية، كما أن الآبار الحالية تُنتج كميات من الغاز لكل برميل أعلى بكثير مما كانت عليه سابقاً.

قدرات تصدير جديدة تعيد تشكيل سوق النفط

تُقدّر شركة "إيست دالي أناليتكس" (East Daley Analytics) أن نحو 1.4 مليون برميل يومياً من طاقات تصدير جديدة لـ"الإيثان" وغاز البترول المسال ستدخل السوق بحلول النصف الأول من عام 2028، ما يسلّط الضوء

على حجم التوسّع المحتمل في الإمدادات.

قال جوليان رينتون، محلل في "إيست دالي"، إن أكثر من ثلث إجمالي مخزونات الوقود السائل في الولايات المتحدة يمكن ربطه الآن بسوائل الغاز الطبيعي، في تحول هيكلي تشهده السوق.

أضاف رينتون: "على المدى الطويل، سيكون لذلك تأثير أكبر"، موضحاً: "توقعاتنا بشأن إنتاج الخام في حوض برميان مستقرة نسبياً، لكننا ما زلنا نتوقع استمرار نمو كميات سوائل الغاز الطبيعي في المنطقة".

مؤسسة البترول الكويتية تطرح مزيداً من الخام الثقيل لديسمبر

الشرق الأوسط

عرضت مؤسسة البترول الكويتية خاماً ثقيلاً للتحميل في ديسمبر (كانون الأول) عبر عطاء فوري، وفقاً لمصادر تجارية ووثيقة العطاء، في وقت تعمل فيه على بيع فائض النفط الذي لم يتسنَّ لمصفاة الزور معالجته.

وعرضت المؤسسة 500 ألف برميل من الخام الكويتي الثقيل للتحميل يومي 6 و7 ديسمبر، والكمية نفسها من خام الأيوسين للتحميل يومي 8 و9 ديسمبر، وفقاً لوكالة «رويترز».

وسيغلق العطاء الأربعاء مع سريان العطاءات حتى يوم الخميس.

ويرفع هذا العطاء إجمالي مبيعات مؤسسة البترول الكويتية الفورية من الخام الثقيل إلى 3.9 مليون برميل.

وفي 21 أكتوبر (تشرين الأول)، أوقفت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة التابعة لها، العمل في وحدات من مصفاة الزور التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 615 ألف برميل يومياً بعد اندلاع حريق.

وقال مصدران تجاريان إن المصفاة تعمل على إعادة تشغيل بعض وحدات إزالة الكبريت هذا الأسبوع، وتعتزم إعادة تشغيل إحدى وحدات تقطير النفط الخام الثلاث المتضررة من الحريق في النصف الأول من ديسمبر.

«توتال» و«قطر للطاقة» و«بترورناس» توقع اتفاقاً للتنقيب في غويانا

الشرق الأوسط

أعلنت السلطات والمسؤولون التنفيذيون بشركات إنتاج النفط «توتال إنرجيز» و«قطر للطاقة» و«بترورناس»، أن الشركات الثلاث وقعت اتفاقية مدتها خمس سنوات مع حكومة غويانا للتنقيب في منطقة بالمياه الضحلة.

يأتي توقيع الاتفاقية في أعقاب مناقصة أُطلقت في 2023 عرضت ثماني مناطق بحرية على منتجين محليين وأجانب للتنقيب والتطوير. وقال وزير الطاقة في غويانا، فيكرام بهارات، خلال حفل التوقيع، إن الشركات الثلاثة ستدفع رسوم دخول 15 مليون دولار.

وقال دانيال لاراناجا، نائب رئيس شركة «توتال إنرجيز للاستكشاف» في الأميركتين: «نريد أن نتحرك بسرعة. نريد استكشاف هذا الحوض في أسرع وقت ممكن».

صادرات النفط الروسية مستقرة رغم العقوبات الجديدة

الشرق الأوسط

أفاد متعاملون وبيانات مجموعة بورصات لندن، بأن وتيرة صادرات النفط من الموانئ البحرية الروسية ظلت ثابتة في بداية نوفمبر (تشرين الثاني) على الرغم من العقوبات الأميركية الجديدة المفروضة على أكبر شركتي نفط في البلاد.

وكانت الولايات المتحدة فرضت الأسبوع الماضي عقوبات على شركتي «لوك أويل» و«روسنفت»، وهي أول عقوبة مباشرة على روسيا يفرضها الرئيس الأميركي دونالد ترمب منذ بداية ولايته الثانية.

وقال متعاملون إن الصادرات تسير وفقاً للجدول الزمني المحدد في مختلف الاتجاهات، إذ تواصل ناقلات ما يسمى «أسطول الظل»، والسفن التي ترفع العلم الروسي المشاركة في عمليات الشحن.

وأشار المتعاملون إلى أن عدداً من السفن التي تُحمل بالموانئ الغربية لروسيا، في بريمورسك وأوست لوجا ونوفوروسيسك، تدرج ميناء بورسعيد في شمال شرقي مصر أو قناة السويس وجهة لها، ولكنها تتجه إلى الموانئ الآسيوية، خصوصاً الهند والصين.

ولا تزال إمدادات خام الأورال إلى الهند مستمرة في الوقت الحالي، ولا تزال الشحنات التي بيعت قبل العقوبات الغربية الجديدة تصل إلى الهند.

ويتوقع المتعاملون أن يستمر استقرار الشحنات على الأقل حتى 21 نوفمبر، وهو الموعد النهائي الذي حددته واشنطن للمعاملات مع «روسنفت» و«لوك أويل» الخاضعتين للعقوبات.

ومن المتوقع أن تبدأ الأحجام في الانخفاض بداية من أواخر نوفمبر، فيما توقعت مصادر مطلعة أن تنخفض شحنات ديسمبر (كانون الأول) بشكل أكبر.

أميركا تدعو دول «الناتو» للتوقف عن شراء منتجات الطاقة الروسية

الشرق الأوسط

دعت الولايات المتحدة، دولَ حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلى التوقف عن شراء منتجات الطاقة الروسية؛ من أجل المساعدة على إنهاء الحرب في أوكرانيا، الأمر الذي أدى لزيادة الضغط على أعضاء في الحلف مثل تركيا رغم قيامها بتخفيض فاتورة مشترياتها، حسبما أفادت وكالة «بلومبرغ»، الثلاثاء.

ونقلت «بلومبرغ»، عن بيان لوزارة الخارجية الأميركية، أن كلاً من نائب الرئيس الأميركي جي دي فانس، ووزير الخارجية ماركو روبيو، قاما بنقل تلك الرسالة خلال اجتماع مع وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، يوم الاثنين.

يشار إلى أن تركيا هي ثالث أكبر مشترٍ للنفط الروسي بعد الصين والهند.

وقد بدأت المصافي التركية مؤخراً في تقليل مشتريات النفط الخام الروسي بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أكبر منتجين روسيين، ولكن تركيا لا تعتزم التوقف عن الشراء بشكل كامل، كما أفادت «بلومبرغ»، الأسبوع الماضي.

كما أن روسيا أيضاً تعد أكبر مُورِّد للغاز الطبيعي لتركيا، وتُجرى حالياً مفاوضات بين الجانبين حول عقود طويلة الأجل، حيث من المقرر أن تنتهي الصفقات الحالية في نهاية العام الحالي.

وقال اثنان من خبراء الاقتصاد في «بلومبرغ» هما سيلفا بهار بازيكي وأليكس كوكشاروف، إن الضغط الأميركي قد يُشكِّل «مصدر صداع محتمل» لتركيا. وأضافا: «ولكن بفضل التنويع، يبدو أن أنقرة في وضع جيد لامتصاص التأثير والتحكم في إدارة أي زيادة في فاتورة وارداتها».

ومنح ترمب، الأسبوع الماضي، المجر حليفته في حلف «الناتو» إعفاءً من العقوبات على مشترياتها من النفط الروسي، مما حقَّق انتصاراً كبيراً لرئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان.

بريطانيا تعتزم حظر خدمات بحرية لصادرات الغاز الروسي

العربية

تعتزم بريطانيا منع الشركات من تقديم خدمات مثل الشحن والتأمين لصادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال، في أحدث محاولة منها لمساعدة أوكرانيا في حربها ضد روسيا عبر تقليل إيرادات الكرملين.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول، وافق الاتحاد الأوروبي على حزمة جديدة من العقوبات على موسكو تشمل حظر واردات الغاز الطبيعي المسال الروسية اعتبارا من الأول من يناير/ كانون الثاني 2027، بينما استهدفت بريطانيا والولايات المتحدة شركتي النفط الروسيتين لوك أويل وروسنفت.

وقالت الحكومة البريطانية إنها ترغب في المضي أبعد من ذلك من خلال منع روسيا من الوصول إلى الشركات التي تقدم خدمات لصادرات الغاز الطبيعي المسال.

وقالت وزارة الخارجية البريطانية في بيان قبيل اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع الذي بدأ أمس الثلاثاء في كندا وينتهي اليوم الأربعاء "الحظر سيُطبَّق تدريجيا خلال عام 2026 بالتوافق مع شركائنا الأوروبيين".

نيجيريا تطلق جولة تراخيص لاستكشاف النفط في ديسمبر المقبل

الشرق الأوسط

أعلنت «هيئة تنظيم النفط» النيجيرية، الثلاثاء من لندن، أن نيجيريا ستبدأ جولة جديدة من مزاد تراخيص النفط الشهر المقبل، وذلك في إطار خططها لإنعاش الأصول الخاملة وزيادة إنتاج النفط.

وقال غبينجا كومولاف، رئيس «الهيئة»: «نعلن استعدادنا، بعد موافقة وزير الموارد البترولية وفقاً لقانون صناعة البترول، لبدء جولة تراخيص 2025 يوم 1 ديسمبر (كانون الأول) 2025».

كان كومولاف قد قال العام الماضي إن «الهيئة» ستُجري هذه المزادات سنوياً، وإنها ستركز على الحقول المكتشفة، ولكن غير المُطورة، وعلى الأصول البور في دلتا النيجر، مع التركيز بشكل كبير على تطوير الغاز الطبيعي. ولم تقدم «الهيئة» تفاصيل عن عدد المناطق المُعروضة.

وتسعى أكبر دولة منتجة للنفط في أفريقيا إلى تعزيز إنتاجها بعد سنوات من تراجعه نتيجة؛ نقص الاستثمارات وأعمال التخريب و«عدم اليقين».

شكرًا.